ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴱⴷⴰⴷⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⴷⴼ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴷ ⵜⵓⵡⵏⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

خلاصات الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 ومقترحات إعداد التوجهات الأساسية لمخطط العمل الوطني الثاني 2022-2026

اليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة 30 مارس

لقاء وطني عن بعد مع التكتلات الجمعوية، الإثنين 03 أبريل 2023.

حسر
GISSR
GREEN INCLUSIVE SMART SOCIAL REGENERATION
لإدماج اجتماعي مبتكر و مستدام

محتوى العرض

1. السياق وأهداف الدراسة
2. منهجية التقييم
3. خلاصات نتائج التقييم
4. التوجهات والهيكلة المقترحة لمخطط العمل الوطني 2022 - 2026

بفضل الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يحظى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بإطار مرجعي قوي ومتماسك، مما مكن سنة 2015 من وضع سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحوق الأشخاص في وضعية إعاقة ، والتي تم بناء على رافعاتها الاستراتيجية إعداد مخطط العمل الوطني الأول للفترة 2017-2021، كوثيقة إجرائية تعتمد 6 محاور للتدخل، عمل على تنزيله 26 قطاعا حكوميا.

الإطار المرجعي

- الالتزامات الدولية ، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادق عليها المغرب سنة 2009؛
- دستور 2011؛
- القانون الإطار رقم 97-13؛
- النموذج التنموي الجديد؛
- البرنامج الحكومي 2021 -2026 ؛
- السياسات الاجتماعية بالمغرب: الحماية الاجتماعية، السجل الاجتماعي الموحد...

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

الرافعات الموضوعاتية

- الوقاية و الصحة
- التربية و التعليم
- التكوين و الإدماج المهني
- الولوجيات المعمارية و العمرانية، و المتعلقة بوسائل النقل والاتصال
- المواطنة والمشاركة السياسية

الرافعات العرضانية

- ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- دمج بُعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية
- إدراج بعد الإعاقة في الميزانيات القطاعية
- إذكاء الوعي في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- وضع نظام المعلومات

الرافعات المرتبطة بالتدبير والحكامة

- وضع آليات للتشاوردائمة و شاملة، مع تأطير مؤسساتي
- إحداث اللجنة البين وزارية و وضع آلية التنسيق لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

- مخطط العمل:
  - 6 محاور استراتيجية
  - 24 ورش
  - 150 مشروعا
  - 419 إجراء

1. الوقاية من أسباب الإعاقة
2. بيئة ميسرة الولوج ودامجة
3. خدمات عموميو ملائمة
4. مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية
5. مشاركة مواطنة مصونة
6. مرتكزات للتثبيت والتنزيل

مساهمة المجتمع المدني في مسلسل إعداد السياسة العمومية المندمجة والمخطط التنفيذي 2017 – 2021

مشاركة الجمعيات في ورشات التشخيص وتحديد توجهات وثيقة السياسة العمومية في المحطات الخمس خلال شهري ماي ويونيو2013

مساهمة الجمعيات في مناقشة والمصادقة على وثيقة السياسة العمومية، في دجنبر 2014، التي عرضت على اللجنة الوزارية في 24 نونبر 2015

مساهمة الشبكات الجمعوية بمذكراتها الاقتراحية في إعداد مخطط العمل الوطني للإعاقة 2017 – 2021

مساهمة الشبكات الجمعوية في المصادقة على مخطط العمل قبل اعتماده من اللجنة الوزارية في 17 يوليوز 2017

تم العمل على تقييم مخطط العمل الوطني 2017-2021 لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل تحديد التوجهات الأساسية لبلورة مخطط العمل الوطني الثاني.

الأهداف العامة

- تقييم مدى تنفيذ الأهداف المحددة في السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخطط العمل للفترة 2017 – 2021؛
- اقتراح التوجهات الرئيسية للمرحلة الثانية من مخطط العمل 2022-2026 على ضوء نتائج تقييم مخطط العمل 2017-2021.

الأهداف الخاصة

- تثمين وترصيد ما تحقق من إنجازات؛
- تحليل الاختلالات التي تم الوقوف عليها؛
- تقييم منهجية التدبير وتنسيق و تتبع مخطط العمل الوطني من قبل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- اقتراح التوجهات الرئيسية للمرحلة الثانية من مخطط العمل 2022-2026 ولاسيما المنهجية والتوجهات والأوراش ذات الأولوية، استنادا على رافعات السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

يعتبر مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية 2017 – 2021 وثيقة إجرائية تهدف إلى رفع التحديات والإشكالات المطروحة أمام الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، من أجل إحداث الأثر والوقع المنتظر على حياتهم اليومية.

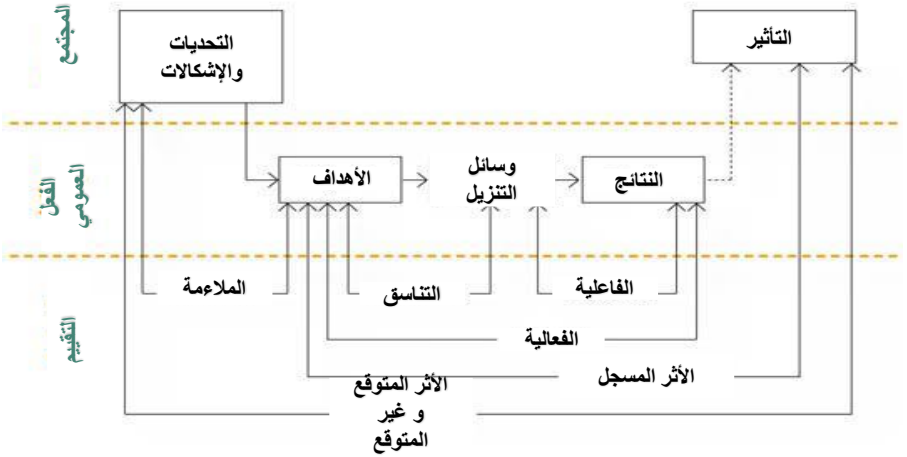

من أجل تقييم تنفيذ المخطط، تم اعتماد 5 معايير التالية:

الملاءمة

تقييم درجة ملاءمة الإجراءات التي تم تنفيذها مع التحديات التي يواجهها الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، والأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

التناسق

قياس جودة المشاريع التي يجب تطويرها بطريقة واضحة وموحدة، في إطار تسلسل تدريجي ودقيق دون تناقضات.

الفعالية

قياس مدى تحقيق الأهداف المحددة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تنفيذ مختلف التدخلات المتعلقة بالمشاريع.

الفاعلية

تقييم مدى ترشيد استغلال الوسائل المستخدمة في تنفيذ المشاريع المبرمجة.

الاستدامة

تحديد شروط ضمان مخطط العمل لاستدامة المكتسبات المحققة: الوضوح ، التزام الجهات الفاعلة ، توفر التمويل ، ومدة التأثير.

تم تقييم التدابير والإجراءات المعتمدة في مخطط العمل، وليس آداء القطاعات والمؤسسات المعنية بالتنزيل، وذلك بناء على المعايير الخمسة المذكورة أعلاه.

الفئة المستهدفة	أساليب و أدوات التقييم	الأنشطة المنجزة
الفاعلون المؤسساتيون	الاستمارة: خصصت للفاعلين المؤسساتيين الورشات: تم تنظيمها مع القطاعات الحكومية و الفاعلين العموميين المعنيين.	• 31 فاعل معني • 23 ورشة عمل • إرسال 30 استمارة • التوصل ب 14 رد
المجتمع المدني	الورشات: مع الفاعلين من المجتمع المدني	• تنظيم 9 ورشات عمل مع ..... • ..... 18 فاعل من المجتمع المدني • استهداف 5 أنواع من الإعاقة
المستفيدون	الاستمارة: وضع استمارة الكترونية لفائدة المستفيدين المباشرين (الأشخاص في وضعية إعاقة)	• التوصل ب 593 رد على الاستمارة الالكترونية • 61% من الذين عبؤوا الاستمارة الالكترونية ذكور و 39,2% إناث • 46.4٪ إعاقة جسدية و 27.5٪ إعاقة ذهنية و 26.1٪ إعاقة حسية

تتغير وسائل وأساليب التقييم المستخدمة حسب الفئة المستهدفة

مكن تحليل مدى ملاءمة مخطط العمل من الوقوف على جودة التصميم والهندسة ومدى التوافق بين الأهداف المتوخاة والحاجيات المحددة.
وقد تبين أن هيكلة مخطط العمل المعتمدة لا تزال تستجيب لمتطلبات السياق الحالي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للحاجيات المستجدة، أو التي لم تتم تغطيتها في مخطط العمل 2017-2022

المحور الاستراتيجي	الأوراش	تدابير يجب توقيف استمرارها	تدابير تستمر مع بعض التغييرات	حاجيات غير مدرجة في التدابير
المحور الأول: الوقاية من أسباب الإعاقة	الوقاية الصحية			إذكاء الوعي حول استهلاك النساء الحوامل للمواد الضارة التي يمكن أن تؤدي إلى تشوهات خلقية (كحول ، سجائر ، أدوية ، إلخ).
	الوقاية من المخاطر المرتبطة بالعنف		ربط مشروعي " وضع برنامج لمكافحة العنف داخل السجون" و "تعزيز إجراءات مكافحة العنف داخل المؤسسات التربوية" على مستوى هذا الورش.	إذكاء الوعي للحد من العنف بشكل عام ، والعنف ضد النساء والأطفال بشكل خاص، ومكافحة الجرائم والجنح (الاعتداءات بكافة أنواعها ... الخ).
	السلامة في الشغل		مراجعة قائمة المهن المحظورة على الأشخاص في وضعية إعاقة : الهدف منها مكافحة أي تمييز، وتعزيز السلامة وقدرة المهن على التكيف مع ظروف الأشخاص في وضعية إعاقة.	
	الوقاية المدنية			إذكاء الوعي بسلوكيات السلامة عند وقوع الكوارث، وتعزيز الإجراءات الأمنية للمواطنين.

المحور الاستراتيجي	الأوراش	تدابير يجب توقيف استمرارها	تدابير تستمر مع بعض التغييرات	حاجيات غير مدرجة في التدابير
المحور الثاني بيئة ولوجة ودامجة	الإدارات العمومية			تقييم مستوى مطابقة إمكانيات الوصول القائمة للمعايير المعمول بها.
	الترتيبات التيسيرية	تدبير "دمج بُعد الإعاقة في معايير المنح المقدمة للمؤسسات الثقافية الخاصة اعتبارا لكون هذه المؤسسات غير مدعمة من طرف الدولة.		تقييم مدى مطابقة ولوجيات المباني الجديدة والمباني القديمة مع المعايير المعمول بها في المجال.
المحور الثالث خدمات عمومية مكيفة	التربية			- المشاكل المتعلقة بمنح الجمعيات في إطار الصندوق ا (حالات التأخير والنقص...)؛ - غياب المقررات الدراسية المناسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.
	التعليم العالي			- نقص التنسيق بين الفاعلين في قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي بخصوص الطلبة في وضعية إعاقة؛ - معالجة اشكالية السن للاستفادة من المنح والتغطية الصحية؛ - الأنشطة الموازية الجامعية للأشخاص في وضعية إعاقة؛ - تكييف مقررات وأساليب التدريس؛ - الافتقار إلى التوجيه والإرشاد للطلبة على المستوى الجامعي.
	التكوين			تكييف مناهج التكوين المهني للأشخاص في وضعية إعاقة.

المحور الاستراتيجي	الأوراش	تدابير يجب توقيف استمرارها	تدابير تستمر مع بعض التغييرات	حاجيات غير مدرجة في التدابير
المحور الرابع حماية مستويات المعيشة وتعزيز التشغيل	التشغيل الذاتي وفي القطاع الخاص		من المقرر تجديد مشروع «دراسة الفرص المتاحة لتنفيذ التدابير المالية و/أو الضريبية في مجال الإدماج المهني» (قطاع التشغيل).	
	التشغيل في القطاع العام			- تنفيذ التدابير اللازمة لتشجيع الإدارات على احترام حصيص الـ 7 في المائة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية.
المحور الخامس مشاركة مواطنة مصونة	المشاركة السياسية			تقوية المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة.
	المشاركة في المجتمع المدني			تعزيز النسيج الجمعوي لتغطية أنواع الإعاقات التي لا تشملها المنظمات القائمة.
المحور السادس مرتكزات للتثبيت والتواصل	تدبير مخطط العمل		يجب تجديد مشروع وضع آلية لتتبع تدبير مشاريع مخطط العمل.	
	التحسيس والتواصل			التحسيس حول العنف ضد المرأة والطفل، في إطار الأسرة أو المدرسة. التوعية بالعنف في السجون من أجل الوقاية من الإعاقات الناجمة عنه.

خلص التقييم إلى وجود تناسق بين مخطط العمل والإطار المعياري الوطني في مجال الإعاقة، وكذا الترابط بين مختلف محاوره ومشاريعه.
ولكن، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتعبئة الموارد المالية بفعالية أكبر لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

مبادئ توجيهية

- تتميز المبادئ التوجيهية الستة التي يستند عليها مخطط العمل بالاتساق فيما بينها، والتي تنبثق عنها مختلف محاوره. وهذه الأخيرة تتناسق بدورها مع الإطار المعياري الوطني، ولا سيما الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الإطار 13.97 .

المحاور الاستراتيجية لمخطط العمل

تتميز الأهداف الاستراتيجية بالتناسق، كما تشمل جل المبادئ التوجيهية لمخطط العمل.

الموارد البشرية والمالية والمؤسسية

- تتناسق الموارد التي تم تقييمها بشكل عام مع الأهداف المنشودة. في حين لا ينطبق ذلك على الموارد المالية المخصصة؛
- تتطلب بعض المجالات موارد بشرية أكثر من غيرها خصوصا في مجال التكفل الصحي والإدماج المهني؛
- لم يتم إشراك بعض القطاعات بالرغم من أهميتها؛
- ضرورة مراجعة دور المؤسسات العمومية تحت الوصاية.

تناسق مخطط العمل

- تغطي الأهداف الإجرائية جميع المحاور الاستراتيجية لمخطط العمل.

مكن مخطط العمل 2017-2021 من إحراز تقدم كبير على مستوى حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ونظرا للإكراهات التي عرفها المخطط خلال مرحلة الأجرأة، وجب تثمين مختلف الإنجازات و الاعتماد عليها في إطار مخطط العمل المقبل.

فعالية ضعيفة
فعالية متوسطة
فعالية جيدة
وجب تحسينه

1 الوقاية من أسباب الإعاقة
- الحوادث المنزلية
- الوقاية المدنية
- السلامة في الشغل
- السلامة الطرقية
- الوقاية الصحية

2 بيئة عامة ميسرة الولوج
- المعلومات والاتصال والإعلام
- النقل
- المرافق العمومية
- التهيئة (الطرق و المباني)

3 خدمات عمومية ملائمة ومضمونة
- الرياضة
- الثقافة و الترفيه
- الصحة
- التكوين المهني
- التعليم العالي
- التربية الوطنية
- المساعدة الاجتماعية

4 مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية
- التشغيل في القطاع العام
- التشغيل في القطاع الخاص و التشغيل الذاتي
- الحماية الاجتماعية

5 مشاركة مواطنة ملائمة
- الشراكة مع المجتمع المدني
- المشاركة السياسية

6 مرتكزات للتثبيت والتنزيل
- الإحصائيات والرصد والتقييم
- إذكاء الوعي
- التكوين
- التشريع
- التنزيل الجهوي
- قيادة مخطط العمل

أتاح تحليل نجاعة مخطط العمل الوطني تقييم درجة الاستعمال الأمثل للوسائل المستخدمة لتنفيذ مختلف المشاريع.

1. الموارد المالية

رغم غياب معلومات حول كل الميزانيات المرصودة، فإن مخرجات الورشات والاجتماعات التي عقدت مع الفاعلين المؤسساتيين أبرزت النقاط التالية :

- صرف التعاون الوطني أكثر من 1.32 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2022، في إطار تمويل المحاور الأربعة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة من صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛
- ارتفاع الميزانية المرصودة للمحاور الأربعة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة من صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي إلى 500 مليون درهم برسم سنة 2022، مقابل 206 مليون درهم في 2021؛
- رصد ميزانية سنوية تبلغ ما بين 30 و 40 مليون درهم لكل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين للنهوض بالتربية الدامجة؛
- تعبئة مبلغ 1 000 000 درهم لفائدة مشروع إعداد "دليل مرجعي متعلق بإدماج مفهوم النوع من أجل مجالات حضرية ولوجة في إطار سياسة المدينة"؛

وقد تبين أن الموارد التي تمت تعبئتها بالنظر إلى المشاريع المنجزة في إطار المخطط التنفيذي 2017 – 2021 تتسم بالفعالية.

2. الموارد البشرية والمؤسساتية

- تم إنجاز مشاريع المخطط الوطني2017-2021 بالموارد المرصودة من مختلف الوزارات، حيث تم إدراج هذه المشاريع ضمن خطط العمل التنفيذية لمختلف القطاعات المعنية؛
- تمت تعبئة عدد كبير من القطاعات الوزارية لتنفيذ المخطط الوطني نظرا للطابع العرضاني لمسألة الإعاقة؛
- فعالية الموارد البشرية والمؤسساتية التي تمت تعبئتها بالنظر إلى المشاريع المنجزة في إطار المخطط التنفيذي2017 – 2021.

إن تقييم استدامة مشاريع مخطط العمل الوطني رهين بمدى الاستجابة للشروط التي يستلزمها التنفيذ.
تم تقييم استدامة كل ورش على حدة، وتحليل مدى توفر مشاريع مخطط العمل الوطني المبرمجة على الشروط الكفيلة باستدامة المكتسبات والمنجزات.

الشروط الأربعة لتقييم استدامة مشاريع مخطط العمل الوطني

وضوح المشروع

هل أهداف المشروع واضحة؟
هل الأثر المتوقع للمشروع واضح؟
هل الفاعلون المسؤولون عن المشروع يتملكون مكوناته؟

التزام الفاعلين

مدى انخراط والتزام الفاعلين المسؤولين عن المشروع؟

توفير التمويل

هل التمويل متوفر بالكامل؟
هل التمويل متوفر جزئيا؟
في حالة التمويل الجزئي، هل تم تحديد المصادر المستقبلية للتمويل؟

البعد الزمني لأثر المشروع

هل يتم تحقيق أهداف المشروع بدفعة واحدة؟
هل يجب الاستمرار في المشروع؟

ينبغي تعزيز استدامة مخطط العمل الوطني، كما ينبغي التركيز بوجه خاص على توفير التمويل، وتحديد أدق لمجال تدخل كل جهة معنية، إضافة إلى توافر البيانات والإحصاءات الأساسية المتعلقة بالإعاقة.

التزام الفاعلين

- إجمالا، جميع الفاعلين منخرطين وملتزمين في إطار تنفيذ مخطط العمل.
- لوحظ بعض الالتباس بالنسبة لعدد من الفاعلين المسؤولين عن مشاريع معينة (على سبيل المثال مشروع لدراسة وضع تحفيزات مالية و / أو ضريبية في مجال الإدماج المهني).

توفر التمويل

- تعتبر مسألة التمويل واحدة من المشاكل الرئيسية المتعلقة بتفعيل مخطط العمل.
- بالنسبة لمعظم المتدخلين، لم يتم تخصيص ميزانية محددة لمخطط العمل، كما لم تتم تعبئة الميزانيات من قبل القطاعات الخكومية بشكل كافٍ.
- يعتبر تخصيص الميزانية وتحديد التمويل المحتمل شرطان ضروريان لنجاح تنفيذ مخطط العمل.

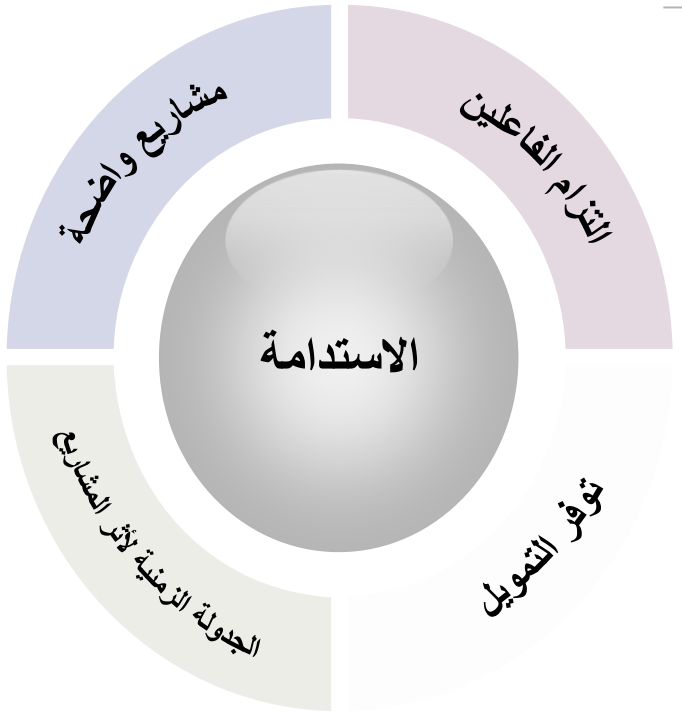

مشاريع واضحة

- مجمل مشاريع مخطط العمل واضحة ومفهومة للمتدخلين المعنيين.

الجدولة الزمنية لأثرالمشاريع

- جزء كبير من المشاريع له تأثير واضح وفوري؛
- تتطلب بعض المشاريع، بالنظر لطبيعة مكوناتها، تفعيلا على المدى البعيد، وبشكل مستمر ودائم (كالتحسيس ، والتكوين ، وتأهيل الولوجيات،...).
- يعتمد قياس التأثير بشكل كبير على طبيعة مؤشرات تتبع المشاريع، ولكن أيضًا على توفر إحصاءات الإعاقة، والتي لا تزال غير كافية حاليا وفقًا لمعظم الجهات الفاعلة.

أتاح التقييم متعدد المعايير لمخطط العمل، إلى جانب التوصيات التي تم تجميعها من مختلف الأطراف المعنية تسليط الضوء على التوجهات الرئيسية لوضع وبلورة مخطط العمل الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المحاور	الأوراش	التوصيات
المحور الأول	السلامة المهنية	• تعزيز التوعية والتواصل حول احترام معايير السلامة المهنية، لا سيما في القطاع غير المهيكل. • الرفع من مراقبة القطاعات العمومية والمؤسسات الخاصة من حيث الالتزام بمعايير السلامة المهنية. • تكوين مفتشي الشغل واطلاعهم على الجوانب المتعلقة بالإعاقة التي يجب مراعاتها في تفاعلهم مع الشركات وأثناء زيارات التفتيش.
	الوقاية الصحية	• تعزيز أنشطة التوعية والتحسيس لفائدة المواطنات والمواطنين حول الأسباب المحتملة للإعاقة (زواج الأقارب ، حوادث السير، عدم التطعيم ، إلخ). • توسيع دور نظام تقييم الإعاقة الذي يجري تصميمه حاليًا ليسمح بمراقبة الحالة الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة طوال حياتهم. • إعطاء الأولوية للأشخاص في وضعية إعاقة في الحصول على الرعاية ، لا سيما في أوقات الأزمات. • دراسة إمكانية رقمنة عرض الرعاية للأشخاص في وضعية إعاقة. • وضع الإجراءات الوقائية في مجال الصحة النفسية أيضًا. • القيام بحملات تحسيسية حول استهلاك النساء الحوامل المواد الضارة التي يمكن أن تؤدي إلى تشوهات خلقية (كحول ، مخدرات ، سجائر ، أدوية ، إلخ)
	الوقاية المدنية	• تنفيذ إجراءات تحسيسية حول السلوكيات الواجب اتباعها في حالة الكوارث. • تعزيز الإجراءات الأمنية للمواطنين ومكافحة الجرائم والجنح (الاعتداءات بكافة أنواعها ... الخ).
	الوقاية من المخاطر المرتبطة بالعنف	• نقل مشروعي "إعداد برنامج مكافحة العنف داخل السجون" و "تعزيز إجراءات مكافحة العنف داخل المدارس". • .القيام بحملات التوعية والتحسيس بهدف منع العنف بشكل عام ، والعنف ضد النساء والأطفال بشكل خاص، سواء داخل الوسط العائلي أو المدرسي.

	الأوراش	التوصيات
المحور الثاني	الإدارة والخدمات العمومية	• إذكاء الوعي على المستوى الاستراتيجي للإدارات المعنية بقضايا الإعاقة وتعزيز التزامها السياسي في هذا المجال ، لا سيما من أجل تطوير الولوجيات المادية. • وضع مشروع يعمل على تحديد وضبط المباني المستقبلة للعموم التي تشهد حركية كبيرة، والعمل على تشخيص مستوى ملائمة الولوجيات المتواجدة بها مع المعايير المعتمدة في هذا المجال، وكذا تقييم احتياجات إعادة التهيئة. • تبسيط المساطر الإدارية للأشخاص في وضعية إعاقة.
	التهيئة	• تعزيز المعايير الصناعية الخاصة بالولوجيات. • وضع الولوجيات على مستوى المساجد. • تنفيذ الإجراءات التي تضمن تطبيق القرارات المتعلقة بالولوجيات خلال منح تصاريح البناء.
	الإخبار والإعلام والاتصال	• وضع دفتر التحملات بالتعاون مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري HACA بهدف تضمين لغة الإشارة في البرامج الدينية التي تبث خصوصا من قبل قناة محمد السادس للقرآن الكريم. • جعل المنصة الوطنية لاكتشاف المهن في المغرب ، والتي أطلقها قطاع التكوين المهني سنة 2017 ، ولوجة للمستعملات والمستعملين ضعاف السمع أو ذوي الصمم. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة جميع المعلومات الدينية الضرورية والكافية للأشخاص في وضعية إعاقة ، ولا سيما الأشخاص ضعاف السمع وذوي الصمم، مع الحرص على تنويع المصادر والقنوات لتقديم هذه المعلومات. وذلك بهدف تجنب استخدام مصادر غير دقيقة أو مشكوك فيها أو ضارة من قبل هذه الفئة.

المحور	الأوراش	التوصيات

الثالث	التربية	• تعزيزإجراءات التواصل حول المؤسسات الدامجة، ولا سيما من قبل الأكاديميات من أجل الرفع من عدد المستفيدات والمستفيدين.
		• إعداد دفتر تحملات لتنظيم وضبط عمل مختلف الفاعلين في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وكذا إعداد آليات لتتبع عمل الجمعيات العاملة في هذا المجال.
		• وضع المراكز العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
		• دراسة إمكانية توحيد أسس البرامج المدرسية الموجهة للأطفال في وضعية إعاقة مع ترك مجال للجمعيات لتكييف هذه البرامج حسب الحاجة.
		• إدراج كافة أنواع الإعاقات في البرامج والمناهج والمقررات المدرسية.
		• تكفل وزارة التربية الوطنية بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة الذين لا يمنعهم نوع ودرجة إعاقتهم من ولوج المدارس العادية.
		• وضع لتدابير لمعالجة القضايا المتعلقة بالأطر التربوية العاملة في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في المراكز التي تسهر عليها جمعيات المجتمع المدني ، ولا سيما من خلال:
		  ◦ توفير تكوينات للرفع من فعالية التدخلات التربوية مع الأطفال في وضعية إعاقة؛
		  ◦ اتخاذ بعض التدابير المالية والتحفيزية؛ ؛
		  ◦ تفعيل الحماية الاجتماعية / التغطية الصحية
		• إنجاز دراسة مرجعية عن كلفة التكفل بطفل في وضعية إعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار نوع الإعاقة والخدمات المقترحة.
		• تعزيز منظومة تدبير المنح المقدمة للجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

المحور الثالث	الأوراش	التوصيات
	التعليم العالي	• وضع التدابير اللازمة التي من شأنها توفير المعلومات الضرورية عن التلاميذ / والطلبة في وضعية إعاقة ، وتمكن من تتبع ومراقبة وضعية تمدرسهم، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق بين الإدارات المعنية: وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة والتعليم العالي، والداخلية. • إعادة النظر في سقف المنح وشرط السن بالنسبة للطلبة في وضعية إعاقة: المنح الدراسية والتغطية الصحية. • مراجعة المساطر المعتمدة في استفادة الطلبة في وضعية إعاقة من المنح الدراسية. • العمل على رقمنة تفاعل وزارة التعليم العالي مع مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما الجامعات، لتسهيل تبادل المعلومات وجمع البيانات والتأكد من صحتها. • عقد اتفاقيات مع جمعيات المجتمع المدني في مجال الأنشطة الرياضية وشبه الجامعية بغية تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية داخل الجامعات لصالح الطلبة في وضعية إعاقة • دراسة إمكانية إحداث بنية داخل الجامعات تعمل على ملاءمة الخدمات الجامعية لحاجيات الطلبة في وضعية إعاقة وتوفير خدمات الاستقبال والتوجيه والدعم النفسي والاجتماعي، إلخ. • العمل على توفير الترتيبات التيسيرية والتكييفات اللازمة للطلبة في وضعية إعاقة على مستوى المؤسسات الجامعية خاصة فيما يخص الاختبارات والضوابط والبرامج والدورات التكوينية، إلخ.

المحور الثالث	الأوراش	التوصيات
	التكوين المهني	• زيادة تعزيز التعاون بين المتدخلين في مجالات التكوين المهني والإعاقة ، ولا سيما التعاون الوطني ، ومختلف الفاعلين المعنيين من مجتمع مدني وقطاعات وزارية (وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة ، قطاع التكوين المهني ، إلخ.) • وضع الإجراءات والتدابير اللازمة للرفع من عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج التكوين المهني • العمل على ضمان تكوين مهني دامج: وضع تدابير مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة خلال المراحل التي تسبق وتلي الولوج إلى مؤسسات التكوين المهني، مثل: • تحسيس مسؤولي المؤسسات وإذكاء وعيهم حول حق الأشخاص في وضعية إعاقة في ولوج هذه المؤسسات • تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى وسائل النقل • تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة بالإمكانيات والوسائل التي من شأنها تسهيل حياتهم داخل المؤسسات (الأشخاص المرافقون ، لغة الإشارة ، الولوجيات، التكييف ، إلخ.) • تكييف برامج التكوين المهني مع حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة • تعزيز التأهيل المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال وضع برامج لمواكبة الفاعلين من المجتمع المدني العاملين في هذا المجال • إعداد دفاتر التحملات لفائدة الجمعيات التي ترغب في الاستفادة من الدعم في مجال التأهيل المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة • جعل البوابة الوطنية لاكتشاف المهن في المغرب ولوجة للمستعملات والمستعملين ضعاف السمع أو ذوي الصمم • إدراج شعبة الإعاقة ضمن الشعب الحالية للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي • إعداد تكوينات معتمدة وقصيرة المدى بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي في مجال الإعاقة موجهة للجمعيات والأشخاص المهتمين.

المحور الرابع	الأوراش	التوصيات
	الشغيل في القطاع العام	• الحرص على احترام حصيص تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع العام؛ • توفير الوسائل والتجهيزات الملائمة لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الإدارات التي يعملون بها (تهيئة أماكن العمل، توفير الولوجيات، توفير تطبيقات معلوماتية ملائمة ,,,إلخ) • إعداد دراسة تشخيصية لواقع الموظفين في وضعية إعاقة بهدف توفير الوسائل التي تمكن من الشروط الدنيا للدمج والارتقاء في المسار المهني في سلك الوظيفة العمومية (دلائل، أنشطة تكوينات وحملات التحسيس وغيرها)
	الثقافة	- تنويع الأنشطة التواصلية حول مراكز التوثيق والأنشطة الثقافية والتعريف بها لتوسيع قاعدة المستفيدين.
	الصحة	• تعزيز البرامج القائمة وإعادة إدراجها في إطار الإصلاحات الجديدة للمنظومة الصحية الوطنية. • وضع الإطار القانوني لتنظيم المساعدة المنزلية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة. • تعزيز مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة المعتقلين من برامج محاربة الإدمان في إطار الشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين والجمعيات المهتمة. • تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المؤسسات الصحية. • تعزيز توفير المعينات التقنية للأشخاص في وضعية إعاقة وتغطية باقي أنواع الإعاقات التي لا تستفيد من المعينات التقنية، مثل التوحد ، الأشخاص الصم ، وغيرهم؛ • تحديد معايير وطنية للتجهيزات الطبية والمعينات التقنية. • توفير الموارد البشرية في المجال الطبي وخاصة في مجال الصحة النفسية والذهنية. • إشراك المصنعين المغاربة في مجال المعدات والأجهزة الطبية المتعلقة بالإعاقة وتشجيع الإنتاج الوطني، ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان وصولهم إلى السوق الوطنية وتشجيعهم على تصديرها. • برمجة زيارات طبية دورية متخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة المعتقلين في المؤسسات السجنية. • إعطاء أهمية أكبر للأمراض والإعاقات النفسية في مخطط العمل الوطني المقبل.

المحور الرابع	الأوراش	التوصيات
	التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي	- .العمل على تحسين خدمات مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاريع المدرة للدخل، وتعزيز تكوين المواكبين والمختصين، وتهيئة بنيات الاستقبال والتوجيه. - تعزيز تدابير التحسيس والتوعية بأهمية التشغيل الذاتي للأشخاص في وضعية إعاقة. - تعزيز التعاون بين قطاع التشغيل والقطب الاجتماعي، لمواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة خاصة في مرحلة ما بعد إنشاء المقاولة. - دمج بُعد الإعاقة في سجل الحرفيين. - تقوية قدرات الموارد البشرية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، قصد التنزيل الفعال للمواكبة والتحسيس للأشخاص في وضعية إعاقة الباحثين عن عمل. - تشجيع الشركات على توفير الولوجيات وخلق بيئة عمل دامجة. - وضع برنامج للاندماج مهني خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة. - تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مسارات التكوين المهني. - العمل على اعتماد مفهوم "الشركات المواطنة". - البحث في إمكانية إحداث شارة اجتماعية LABELللشركات التي تشغل الأشخاص في وضعية إعاقة. - القيام بدراسة حول إمكانية منح تحفيزات للشركات للتشجيعها على تشغيل ذوي الإعاقة (الحصيص، أنواع التدابير التحفيزية ، إلخ.) - دراسة سبل الالتقائية بخصوص الاندماج المهني في مخطط العمل الوطني 2022-2026.

المحور الرابع	الأوراش	التوصيات
	الحماية الاجتماعية	إعداد برامج تكوينية للمساعدين المنزليين ومساعدي الحياة الاجتماعية (.AVS) - تضمين مساعدي الحياة الاجتماعية وخدمات المساعدة المنزلية في قائمة الخدمات المؤدى عنها. - اعتماد تأمين بنسبة 100٪ لقروض تمويل السكن الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في وضعية هشة.
		• إعادة التفكير في المساعدات الغذائية: • إعادة النظر في كيفية استمرار المشروع بسبب الصورة السلبية المنتشرة حول توزيع المساعدات الغذائية. • مراجعة قيمة المساعدة والزيادة فيها عوض 200 درهم المعمول بها حاليا. • توسيع قاعدة المستفيدين من هذه المساعدات لتشمل جميع الإعاقات. • تفعيل نظام الحماية الاجتماعية / التغطية الصحية • الحرص على تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتحديد المبادئ والأهداف الرئيسية لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية. • ضمان الالتزام بالمحاور المدرجة في الأوراش الكبرى لإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب وفق التوجيهات الملكية: • توسيع تغطية التأمين الصحي الأساسي الذي يشمل تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء؛ • تعميم التعويضات العائلية؛ • توسيع قاعدة التسجيل في أنظمة التقاعد؛ • تعميم التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين لديهم وظائف قارة.

المحور	الأوراش	التوصيات
المحور الرابع	المشاركة االسياسية	• دعوة السلطات الإدارية المعنية بالانتخابات إلى وضع تسهيلات إضافية لولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لمخادع التصويت • تشجيع مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية.
المحور الخامس	الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني	• دعوة فعاليات المجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة للرفع من مستوى التعريف بمراكز التوثيق والأنشطة الثقافية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والاستغلال الأمثل للتجهيزات المتوفرة والملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة. • تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والفعاليات الجمعوية في الأنشطة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة. • تقوية النسيج الجمعوي العامل في مجال الإعاقة لتشمل اهتماماته جميع أنواع الإعاقة .
المحور السادس	التحسيس والتواصل	• إدراج بُعد الإعاقة في مختلف تدابير التواصل والتسويق بكل القطاعات. • تحسيس مسؤولي المؤسسات التعليمية والتربوية ومعاهد التكوين بضرورة إدراج حقوق الأشخاص في إعاقة ضمن اهتمامات بنياتهم. • برمجة يوم سنوي حول موضوعة الإعاقة على مستوى جميع المؤسسات السجنية.
	التكوين	• وضع تكوينات للفاعلين المؤسساتيين بخصوص طرق وكيفيات إدراج بعد الإعاقة في مختلف البرامج ومخططات عمل القطاعات الحكومية؛ • تكوين مفتشي الشغل بخصوص الجوانب ذات الصلة بالإعاقة التي يجب مراعاتها حين التعامل مع الشركات وأثناء زيارات التفتيش التي يتم إجراؤها. • إعداد تكوينات وحملات التحسيس والتوعية بشكل منتظم لفائدة مسؤولي الموارد البشرية في المؤسسات السجنية، مع توفير دلائل الممارسات الفضلى في التعامل مع الأشخاص في وضعية إعاقة. • دراسة إمكانية وكيفيات إدراج تعليم لغة الإشارة والمصوغات المتعلقة بالإعاقة في برامج تكوين الأئمة والمرشدين.

المحاور	الأوراش	التوصيات
المحور السادس	الاحصائيات والتتبع والتقييم	• اتخاذ التدابير الضرورية للحصول على إحصاءات وبيانات ومعلومات مضبوطة حول الإعاقة من خلال: - إحداث نظام معلوماتي وقاعدة معطيات مركزية توحد كل البيانات حول الأشخاص في وضعية إعاقة وإشراك كافة القطاعات الوزارية (حجم الساكنة المعنية بالإعاقة، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والثقافية والاقتصادية، والظروف المعيشية، وحاجيات هذه الفئة من المواطنين والمواطنات وطبيعة وجودة المساعدات التقنية وأجهزة المساعدة الأخرى التي يمكنهم الاستفادة منها، وغيرها) - تفعيل المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق . - وضع مؤشرات مضبوطة تسمح بالتعرف على المجهودات المبذولة من حيث الإنجاز والأثر والميزانيات - دمج المؤشرات المتعلقة بالإعاقة في مشروع نجاعة الأداء(PDP) - إنجاز دراسات موضوعاتية مفصلة حول الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة : التوظيف ، التعليم ، التكوين ، الصحة ، إلخ. • وضع الآليات اللازمة لجمع البيانات والمعطيات عن المعتقلين من الأشخاص في وضعية إعاقة.

	الأوراش	التوصيات
المحور السادس	الإشراف والحكامة	**الإشراف والحكامة** - تقوية وتعزيز الالتقائية والعمل المشترك بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مخطط العمل الوطني؛ - تفعيل آليات حكامة مخطط العمل الوطني. **بخصوص اللجنة التقنية:** - اعتماد مقاربة موضوعاتية بهدف تأطير التدخل واستهداف أمثل عوض الاجتماعات العامة التي يشارك فيها كل الفاعلين، وعليه يتعين: • إحداث لجن موضوعاتية مكونة من الفاعلين المعنيين مباشرة بكل موضوع مع مراجعة المرسوم المتعلق بوظيفة اللجنة التقنية؛ - معالجة الإكراهات المرتبطة بالتغيير المستمر لنقاط الارتكاز المتدخلة في تدبير وتتبع مخطط العمل الوطني، ومأسسة أدوارها؛ - الحرص على أن تكون نقاط الارتكاز من المسؤولين المخولين باتخاذ القرارات التدبيرية، والتأكد من الحضور الشخصي في الاجتماعات.

	الأوراش	التوصيات
المحور السادس	الإشراف والحكامة	**الميزانية :** - إدراج مسألة الميزانية في جدول أعمال اجتماع اللجنة البين-وزارية بهدف دراسة إمكانية وضع ميزانيات فرعية خاصة بتنفيذ مشاريع مخطط العمل الوطني التي تستلزم تمويلات إضافية؛ - تطوير التعاون الدولي في مجال الدعم التقني والمالي وتقوية الشراكة مع المنظمات الدولية والجهات المانحة؛ - رقمنة مسار القرارات المتعلقة بحكامة آليات مخطط العمل الوطني من خلال إحداث نظام معلوماتي؛ - وضع مؤشرات مضبوطة لتتبع نتائج التدابير المتخذة.

أوراش تحتاج إلى ضبط وتدقيق مع الفاعلين المعنيين: التنزيل الترابي - التقنين - الحوادث المنزلية – النقل - السلامة الطرقية

النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

- الوقاية من أسباب الإعاقة
- بيئة ولوجة ودامجة
- التضامن والتمكين الاقتصادي
- المساواة والدمج الاجتماعي

المرتكزات

تم تصميم مخطط العمل الوطني الثاني 2022-2026 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بناء على أربعة محاور ومحور عرضاني

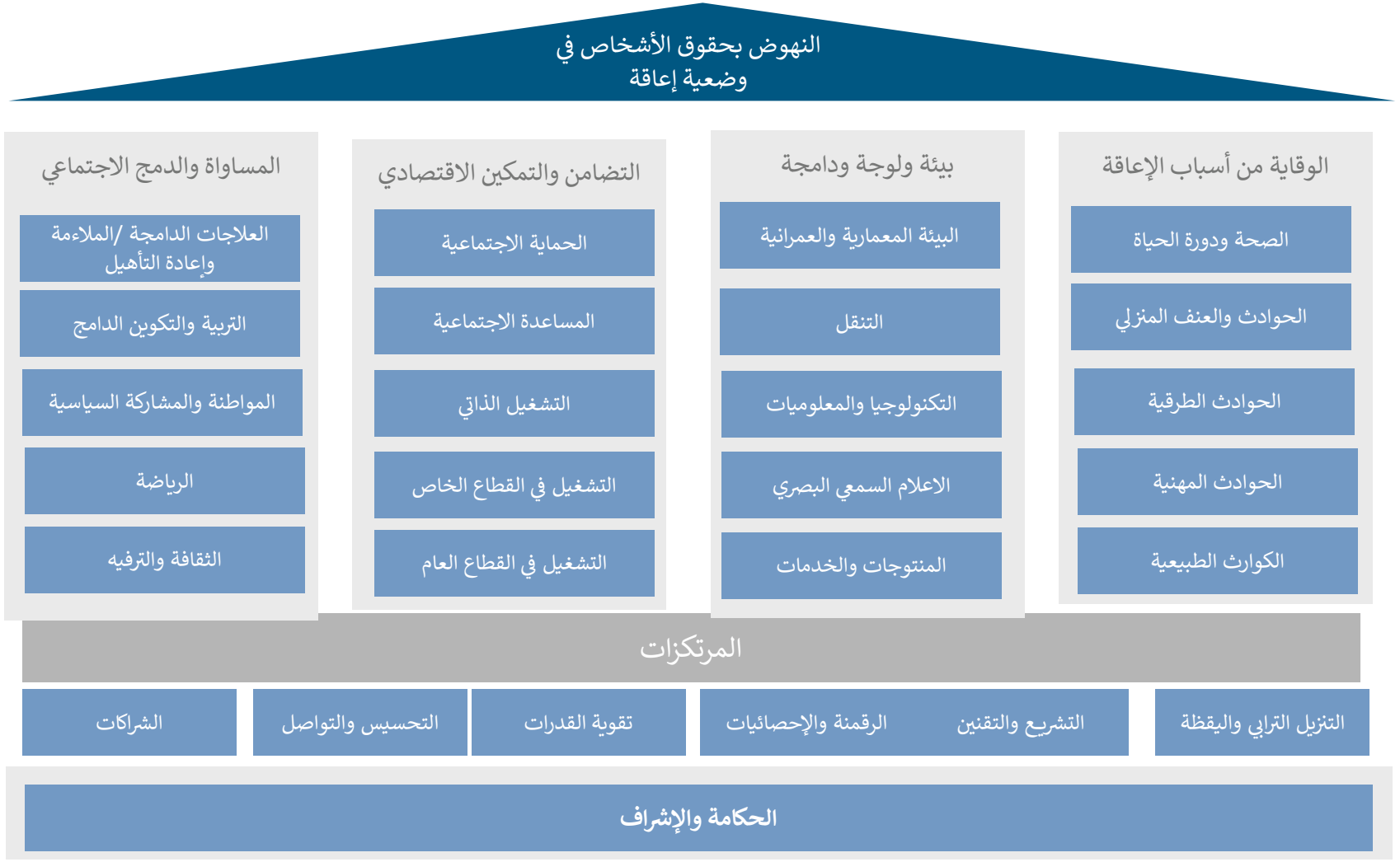

شكرا لكم